

موجز

تمهيد السبيل: النهج والإطار المفاهيمي

- 1- يهدف هذا التقرير إلى تحليل كيفية تأثير النظم الغذائية في الأنماط الغذائية وفي التغذية. وهو يقدم ثلاث إضافات هامة إلى الأطر السابقة. فهو يشدد أولاً على دور الأنماط الغذائية، باعتبارها صلة وصل جوهرية بين النظم الغذائية ونتائجها في مجالي الصحة والتغذية. وثانياً، يسلط الضوء على الدور المركزي لبيئة الأغذية في تيسير اختيار الأغذية الصحية والمستدامة من جانب المستهلكين. وثالثاً، يراعي تأثيرات الزراعة والنظم الغذائية في الاستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).
- 2- يضمّ النظام الغذائي جميع العناصر (أي البيئة والسكان والمدخلات والعمليات والبنى التحتية والمؤسسات وسواها) والأنشطة التي تتصل بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وإعدادها واستهلاكها، ومخرجات هذه الأنشطة، بما في ذلك النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويعبر هذا التقرير اهتماماً خاصاً إلى النتائج التي تحققها النظم الغذائية على صعيدي التغذية والصحة. ويحدد ثلاثة عناصر تتكون منها النظم الغذائية باعتبارها نقاط خروج ودخول للتغذية وهي: سلاسل إمدادات الأغذية؛ وبيئات الأغذية؛ وسلوك المستهلك.
- 3- تشمل سلسلة إمدادات الأغذية جميع الأنشطة التي ينتقل الغذاء عبرها من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة الاستهلاك، بما في ذلك الإنتاج والتخزين والتوزيع والتجهيز والتعبئة والبيع بالتجزئة والتسويق. وللقرارات التي تتخذها الجهات العديدة في أية مرحلة من مراحل هذه السلسلة، تداعيات على المراحل الأخرى. فهي تؤثر في أنواع الأغذية المتاحة والتي يمكن الحصول عليها، فضلاً عن طريقة إنتاجها واستهلاكها.
- 4- تعني بيئة الأغذية السياق المادي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي الثقافي الذي يتعاطى فيه المستهلكون مع النظام الغذائي، بغية الحصول على الغذاء وإعداده واستهلاكه. وتتألف بيئة الأغذية من: "نقاط دخول الأغذية" وهي المساحات المادية التي يتم فيها الحصول على الغذاء؛ والبيئة المبنية التي تتيح للمستهلكين الوصول إلى تلك المساحات؛ وعوامل القرار الشخصي في اختيار الأغذية (بما يشمل الدخل والتعليم والقيم والمهارات وغيرها)؛ والمعايير السياسية والاجتماعية والثقافية التي تشكل ركيزةً لتلك التفاعلات. أما العناصر الأساسية لبيئة الأغذية التي تؤثر في الخيارات الغذائية، وقبول الأغذية والأنماط الغذائية فهي: الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء (قرب المسافة والقدرة على الشراء)؛ والحملات الترويجية والإعلانات والمعلومات المتعلقة بالغذاء؛ وجودة الأغذية وسلامتها.

- 5- إن سلوك المستهلك يشير إلى الخيارات التي يقوم بها المستهلكون على مستوى الأسرة أو الفرد، بشأن الغذاء الواجب شراؤه وتخزينه وإعداده وتناوله، وبشأن توزيع الغذاء ضمن الأسرة (بما في ذلك توزيعه بحسب نوع الجنس وتغذية الأطفال). ويتأثر سلوك المستهلك بالتفضيلات الشخصية التي تتحدد من خلال الذوق والملاءمة والثقافة وعوامل أخرى. إلا أن سلوك المستهلك يتأثر أيضاً ببيئة الأغذية القائمة. فإن التغييرات الجماعية في سلوك المستهلك كفيلة بفتح مسارات نحو أنظمة غذائية أكثر استدامة كفيلة بتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والصحة.
- 6- وتؤثر تلك المكونات الثلاثة للنظم الغذائية في قدرة المستهلك على اعتماد أنماط غذائية مستدامة: تحمي التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتحترمها؛ وتكون مقبولة ثقافياً؛ وسهلة المنال؛ ومنصفة اقتصادياً ومعقولة الثمن؛ وكافية وآمنة وصحية من الناحية التغذوية، فيما تعزز الموارد الطبيعية والبشرية إلى أمثل حد.
- 7- ويمكن لمجموعة متنوعة واسعة من النظم الغذائية وبيئات الأغذية أن توجد أو أن تتعايش على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. أما التصنيف المقترح في هذا التقرير فيقيم النظم الغذائية في كل من سلاسل الإمدادات الغذائية ومن بيئة الأغذية. وهو يحدد ثلاث فئات عرضة للنظم الغذائية ألا وهي: (1) النظم الغذائية التقليدية؛ (2) والنظم الغذائية المختلطة؛ (3) والنظم الغذائية الحديثة.
- 8- في النظم الغذائية التقليدية، يعتمد المستهلكون على أغذية موسمية خضعت إلى الحد الأدنى من التجهيز، وقد جمعت أو أنتجت من أجل الاستهلاك الذاتي أو تباع عبر أسواق غير رسمية عامةً. وعادة ما تكون سلاسل إمدادات الأغذية قصيرة ومحلية وبالتالي فإن الوصول إلى الأغذية القابلة للتلف، مثل الأغذية الحيوانية المصدر أو بعض أنواع الفاكهة والخضار، قد يكون محدوداً أو موسميًا. وعادة ما تقتصر بيئات الأغذية على الإنتاج لغاية الاستهلاك الذاتي، وعلى الأسواق غير الرسمية التي تقام بوتيرة يومية أو أسبوعية وقد تكون بعيدة عن المجتمعات المحلية.
- 9- وفي النظم الغذائية المختلطة، يعتمد منتجو الأغذية على الأسواق الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، من أجل بيع محاصيلهم. وتكون الأغذية العالية التجهيز والمعبأة أسهل منالاً من الناحيتين المادية والاقتصادية، في حين أن الأغذية الغنية بالمغذيات تكون أعلى ثمنًا. أما وضع العلامات التجارية والترويج الدعائي فيرافقان الأنشطة اليومية ويظهرا على اللوحات الإعلانية والمنشورات المطبوعة، في حين أن توسيم الأغذية قد يتوفر أحياناً في الأسواق. وحتى حين تكون الخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية متاحة، قلما يتمكن المستهلكون من الاطلاع على هذه المعلومات أو لا يطلعون عليها مطلقاً. وتوجد معايير لسلامة الأغذية وجودتها إلا أنّ المنتجين قد لا يمتثلون لها دائماً.

10- وتتسم النظم الغذائية الحديثة بخيارات غذائية أكثر تنوعاً على مدار السنة وبالتجهيز والتعبئة بهدف إطالة فترة الحفظ. وتتضمن تلك النظم أسواقاً غير رسمية وكذلك أسواقاً يسهل الوصول إليها في المناطق المرتفعة الدخل وفي الصحاري الغذائية² ومستجمعات الأغذية³ في المناطق المنخفضة الدخل. وفي حين أن كلفة الأغذية الأساسية تكون نسبياً أقل من كلفة الأغذية الحيوانية المصدر والأغذية القابلة للتلف، فإن الأغذية المتخصصة (أي العضوية والمحلية) أغلى ثمنًا. ويشجع المستهلكون بقوة على الاطلاع على معلومات مفصلة على بطاقات التوسيم الموضوعة على الأغذية ورفوف المتاجر وقوائم الطعام والأغذية. وتخضع سلامة الأغذية إلى الرصد والإنفاذ، كما أن البنى التحتية للتخزين والنقل (بما في ذلك سلاسل التبريد) منتشرة بصورة عامة وموثوق فيها.

الأعباء المتعددة لسوء التغذية

11- على المستوى العالمي، يعاني شخص واحد من أصل ثلاثة أشخاص من سوء التغذية. وإذا استمر الاتجاه على ما هو عليه، فإن شخصاً واحداً من شخصين قد يصاب بسوء التغذية بحلول عام 2030، ما يشكل تناقضاً سافراً مع الهدف المتمثل في إنهاء كافة أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030. ويتجلى سوء التغذية في أشكال عدة هي: نقص التغذية (نقص الوزن والتقرم والهزال)؛ والنقص في المغذيات الدقيقة؛ والوزن الزائد والسمنة. وتؤثر أشكال سوء التغذية تلك في البلدان كافة، سواء أكانت متقدمة أم نامية، وقد توجد معاً ضمن البلد والمجتمع والأسرة والفرد نفسه.

12- نقص التغذية: على المستوى العالمي، وبالرغم من التقدم المحرز خلال العقود المنصرمة، لا يزال حوالي 800 مليون شخص يعانون من نقص التغذية، ولا يزال 155 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقرم⁴ في حين أن 52 مليون نسمة يعانون من الهزال⁵. ويعتبر نقص التغذية السبب في 45 في المائة تقريباً من الوفيات في عداد الأطفال دون الخامسة، لا سيما في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا؛ أما أزمة المجاعة الراهنة في أربعة بلدان (نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن) فقد تعيق بعضاً من هذا التقدم كذلك.

13- إن حالات النقص في المغذيات الدقيقة تعني المتناول غير الكافي من الفيتامينات والمعادن. أما المغذيات الدقيقة التي تشكل مصدر القلق الأكبر في مجال الصحة العامة فهي الفيتامين أ والحديد واليود. فنقص الفيتامين أ هو السبب الرئيسي للعمى الذي يمكن تجنبه لدى الأطفال، وهو يزيد من خطر التعرض للأمراض والوفاة جراء الإصابات المرضية. كما أنّ فقر الدم الناجم عن النقص في الحديد، يشكل مصدر قلق كبير للعديد من النساء حول العالم إذ يؤدي إلى تدني القدرات المعرفية والإنتاجية في العمل. وبوسع نقص اليود خلال الحمل أن يؤثر في الصحة العقلية للأطفال، وحتى في بقائهم على قيد الحياة. أما حالات النقص الأخرى الهامة فهي الفيتامين د والفيتامين ب 12 والفولات والكالسيوم والزنك.

² أي المناطق الجغرافية التي يكون فيها وصول المقيمين إلى الغذاء مقيداً أو معدوماً جراء غياب نقاط دخول الأغذية" أو تدني انتشارها، ضمن مسافة انتقال عملية.

³ أي المناطق التي فيها فائض من الأغذية "غير الصحية" وحيث الوصول إلى الأغذية "الصحية" قليل.

⁴ أي أن وزهم متدن بالنسبة إلى سنهم وهذا مؤشر إلى نقص التغذية الحاد.

⁵ أي أن وزهم متدن بالنسبة إلى سنهم وهذا مؤشر إلى نقص التغذية الحاد.

14- وإن الوزن الزائد والسمنة في ارتفاع سريع ويؤثران في البلدان كافة. فقد تزايدت معدلات السمنة حول العالم بما يفوق الضعف منذ عام 1980. وفي عام 2014، كان عدد هائل من الأشخاص الراشدين بلغ 1.9 مليار نسمة، يعاني من الوزن الزائد، ومن ضمنهم 600 مليون شخص مصاب بالسمنة. وفي عام 2014، كان ما يقدر بحوالي 41 مليون طفل دون سن الخامسة يعاني من الوزن الزائد، ويعيش ربع هؤلاء في أفريقيا ونصفهم تقريباً في آسيا. وترتبط تلك المعدلات المتصاعدة بازدياد الأمراض غير المعدية والمرتبطة بالنمط الغذائي، مثل السرطان وأمراض شرايين القلب وداء السكري. ويرتبط الوزن الزائد والسمنة اليوم أكثر من نقص الوزن، بمزيد من حالات الوفاة حول العالم.

15- ويؤثر سوء التغذية في دورة الحياة بأسرها، وبوسع تأثيراته أن تمتد على أجيال. وثمة مجموعات معرضة بوجه خاص لسوء التغذية، بما فيها تلك التي لديها احتياجات محددة من المغذيات في المراحل الحرجة من دورة حياتها (مثل صغار الأطفال، والفتيات المراهقات والنساء الحوامل والمرضعات، والمسنين، والمرضى وذوي المناعة المعرضة للخطر) أو المجموعات المهمشة غير المتحكمة بالكامل بأنماطها الغذائية (مثل فقراء المدن والريف، فضلاً عن بعض السكان الأصليين). ويزيد سوء التغذية خلال أول ألف يوم من الحياة من احتمال الإصابة بالأمراض والوفاة، ويحدّ من النمو الذهني والجسدي للأطفال فيجعلها على مستويات تقل كثيراً عن إمكاناتهم الوراثية الكاملة، ما يربط تداعيات هامة على حياتهم بأسرها.

16- وترتبط النظم الغذائية التقليدية في الوقت الراهن بأعلى معدل لانتشار نقص التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال والوفيات دون سن الخامسة، فضلاً عن أعلى معدل لانتشار النقص في المغذيات الدقيقة ولكن بمستويات أدنى من الوزن الزائد والسمنة لدى الراشدين. وتوجد أعباء سوء التغذية كافة بالتزامن في النظم الغذائية المختلطة، مما يشكل تحدياً على مستوى تحديد أولويات السياسات والبرامج الرامية إلى معالجة تلك الأعباء المتعددة. وأخيراً، ترتبط النظم الغذائية الحديثة بمستويات أدنى من نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة، ولكنها ترتبط بمستويات أعلى من الوزن الزائد والسمنة.

المرحلة الانتقالية للأنماط الغذائية

17- شهدت الأنماط الغذائية حول العالم تغييراً سريعاً خلال العقود الأخيرة. فمع العولمة والتوسع الحضري ونمو الدخل، يختبر الناس بيئات أغذية جديدة، ويوسعون خياراتهم الغذائية وينوعون أنماطهم الغذائية في الاتجاهين الإيجابي والسلبي على حد سواء.

18- ففي بعض البلدان المنخفضة الدخل، يتبع العديد من الفقراء أنماطًا غذائية، تسيطر عليها الحبوب أو الدرنات وتتسم بتدني المغذيات الدقيقة، لسهولة الحصول عليها وتدني سعرها. وفي حين أن الأغذية التقليدية مثل البقول والفاكهة الموسمية والخضار المورقة والأغذية الحرجية المنشأ، تسدّ بعض النواقص في المغذيات، فإن بعض الفاكهة والخضار الطازجة الأخرى، فضلاً عن الأغذية الحيوانية المصدر، عادة ما تبقى مكلفة ومتعدرة المنال. ومع ارتفاع دخل الأسرة، يتزايد بشكل عام استهلاك الأغذية المرتبط بالأنماط الغذائية الصحية وغير الصحية على حد سواء. فالأسر العالية الدخل تميل إلى الاعتماد بنسبة أقل على الحبوب الأساسية فيما تزيد من اعتمادها على الأغذية الحيوانية المصدر والفاكهة والخضار. بيد أنها تتحول كذلك إلى استهلاك المزيد من الأغذية الغنية بالسكريات والأملاح والدهون المشبعة والمقابلة مثل الأغذية العالية التجهيز والمعبأة والمشروبات المحلاة بالسكر واللحوم الحمراء والمجهزة. كما أن الإكثار من تناول الوجبات الخفيفة وتناول الطعام خارج المنزل في تزايد مع تراجع معدلات إعداد وجبات الطعام في المنزل.

19- ويشير مرور التغذية بمرحلة انتقالية إلى التغييرات في أسلوب العيش وفي الأنماط الغذائية جراء التوسع الحضري والعملة والنمو الاقتصادي وتداعياتها على النتائج في مجالي التغذية والصحة. فالسمنة تزداد عامة بموازاة التوسع الحضري في البلدان وتنامى ثرائها. إلا أن تلك الاتجاهات العالمية يجب ألا تخفي التنوع الكبير للأنماط الغذائية حول العالم الذي يعكس تنوع بيئات الإنتاج الغذائي والنظم الإيكولوجية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافات والمعتقدات. وبوسع الدراسات بشأن النظم الغذائية المتكيفة مع سياقها المحلي، وحول المعارف التقليدية المرتبطة بما المتراكمة على مدى آلاف السنين، أن تقدم أفكارًا جديدة ومسارات باتجاه نظم غذائية أكثر استدامة.

20- ويتوقع حصول زيادات ملحوظة في استهلاك الأغذية الحيوانية المصدر في البلدان النامية مع نتائج مختلطة في ما يخص التغذية: ففي حين أنه قد يصعب على البلدان المنخفضة الدخل زيادة استهلاك الأغذية الحيوانية المصدر إلى المستويات الكفيلة بسد النواقص في المغذيات الدقيقة، فإن البلدان المتوسطة والعالية الدخل معرضة للإفراط في استهلاك الأغذية الحيوانية المصدر مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على الصحة. ويبقى إصلاح مسار تلك الاتجاهات من الشواغل الكبرى، وما يتعلق بتداعيات إمدادات الأغذية الحيوانية المصدر على الاستدامة، نظرًا إلى التأثيرات المعقدة لتلك الأغذية في الصحة والحالة التغذوية والبيئة. وفي نظام غذائي معوم ومتربط العناصر، تطرح مسألة التوازن بين صحة الإنسان وصحة الكوكب أيضًا تحديات هامة في مجال السياسات: تقدم بعض الأنماط الغذائية، مثل النمط الغذائي المتوسطي، أفكارًا مفيدة لمعالجة هذه المسألة.

21- وتبقى سلامة الأغذية على جانب كبير من الأهمية. فتدني مستويات سلامة إمدادات الأغذية ووراءة نوعية المياه يساهمان في حالات الإسهال والأمراض غير المعدية الأخرى في كل من الأحياء الفقيرة في المدن وفي المناطق الريفية. والأطفال دون سن الخامسة هم الأكثر عرضة، إذ يتحملون 40 في المائة من عبء الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية. ويمكن لغياب البنى التحتية بما في ذلك سلسلة التبريد، في العديد من البلدان المنخفضة الدخل، أن يجعل الأغذية القابلة للتلف غير آمنة وأن يزيد من احتمال انتقال المرضات على طول سلسلة الإمدادات الغذائية. والمؤسسات القوية ضرورية جدًا لتعزيز الاستثمارات المطلوبة ولتصميم اللوائح والمعايير الغذائية وإنفاذها.

محركات تغيير النظم الغذائية

- 22- يحدد التقرير خمس فئات رئيسية لمحركات التغييرات في النظم الغذائية التي تؤثر في التغذية والأنماط الغذائية وهي: المحركات الفيزيائية والبيولوجية والبيئية؛ الابتكار والتكنولوجيا والبنية التحتية؛ المحركات السياسية والاقتصادية؛ المحركات الاجتماعية والثقافية؛ والمحركات الديمغرافية.
- 23- المحركات الفيزيائية والبيولوجية. يعتمد إنتاج الأغذية بقوة على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك، الزراعة ولكن أيضاً الغابات والنظم الإيكولوجية المائية والمناظر الطبيعية الشبيهة بالفسيفساء. وتزداد النظم الزراعية والإمدادات الغذائية تجانساً واعتماداً على عدد صغير من المحاصيل "العالمية" بما فيها محاصيل الحبوب والزيوت الرئيسية. وفي الوقت عينه تتجه الممارسات الزراعية أكثر فأكثر نحو تكثيف زراعة المحصول الواحد، الأمر الذي قد يحسّن من غلال الحبوب على المدى القصير ولكنه يحد من التنوع البيولوجي المطلوب للأنماط الغذائية العالية الجودة. وإن تغير المناخ وتقلّبه، فضلاً عن زيادة حدة موجات الجفاف والفيضانات وعددها سوف تؤثر جميعها في الصحة والإنتاجية وفي قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات والأسر على الصمود، ولا سيما بالنسبة إلى الشرائح الأضعف. وينبغي للنظم الغذائية أن تتكيف مع تغير المناخ، ويمكنها أيضاً أن تساهم بشكل ملحوظ في التخفيف من وطأته.
- 24- محركات الابتكار والتكنولوجيا والبنية التحتية. شكّل الابتكار محركاً رئيسياً لتحويل النظام الغذائي خلال العقود المنصرمة، وسوف يكون حيويًا في تلبية احتياجات السكان الآخذ عددهم في التزايد في ظلّ تغير المناخ وشح الموارد الطبيعية. أما بناء نظم غذائية أكثر استدامة من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، فلن يتطلب فقط بحثاً وتكنولوجيا جديدة، وإنما أيضاً قدرة أفضل على الوصول إلى التكنولوجيات الحالية واستخدامها، وابتكار حلول متصلة بسياقها بالنسبة إلى النظم الإيكولوجية المحلية، ومتكيفة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية. ويجب زيادة الاستثمارات في البحوث وفي تطوير المحاصيل المغذية (مثل الفاكهة والخضار والبقول، ناهيك عن المحاصيل المهملة واليتيمة)، بدلاً من السلع الأساسية الرئيسية. وينبغي أيضاً النظر في القيود وفي المخاطر المحتملة للتكنولوجيا في ما يخص الأمن الغذائي والتغذية والصحة وسبل المعيشة والبيئة. وينبغي تحسين البنية التحتية، لا سيما التي تخص نقل الأغذية، وأن يتمكن الجميع من الوصول إليها بصورة متكافئة.
- 25- المحركات السياسية والاقتصادية. إن القيادة، فضلاً عن آليات الحوكمة الشاملة، من المستوى العالمي إلى المستويات المحلية، ضرورية جداً من أجل: الاستثمار في النظم الغذائية المستدامة؛ وتصميم السياسات والبرامج وتنفيذها بهدف تعزيز النظم الغذائية، وتحسين الأنماط الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وتخطي الاختلال في ميزان القوى. وتتطلب المساءلة والالتزام المستدام إرادة سياسية كبيرة. وتتضمن المحركات السياسية والاقتصادية كذلك: العولمة والاستثمارات الأجنبية والتجارة؛ والسياسات الغذائية، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الغذائية القائمة على الأغذية، والضرائب والإعانات؛ وأسعار الأغذية وتقلب الأسعار؛ وحياسة الأراضي؛ والنزاعات والأزمات الإنسانية. وفي حالات النزاع والأزمات الممتدة، ثمة حاجة ماسة إلى التدخلات المراعية للتغذية التي تربط الاستجابة الإنسانية باستراتيجيات أطول أجلاً، لتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود وتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

26- **المحركات الاجتماعية والثقافية.** إن الخيارات الغذائية للفرد، مع أنها شخصية بالعمق، فإنها تعكس كذلك الثقافات والشعائر والتقاليد الاجتماعية. والغذاء جزء مهم من الثقافة، لا سيما للسكان الأصليين: فأنواع الغذاء التي نستهلكها وطريقة إعدادنا وتناولها إياها، ومع من، وأين، هي "مخازن" للتقاليد وتحدد الهوية الثقافية. وتقوم النظم الغذائية وبيئات الأغذية بصورة متواصلة بالتأثير في الثقافات والتقاليد والعكس صحيح. أما العلاقات بين الجنسين والأعراف فمن أبرز محركات بيئات الأغذية والأنماط الغذائية. إذ بوسع النساء التأثير في النمط الغذائي للأسرة، وبصفتهم الجهة الرئيسية لتقديم الرعاية، فهن يؤثرن في الحالة التغذوية لأطفالهن. وبالتالي فإن تمكين النساء والفتيات من خلال التعليم والتوعية والوصول إلى الموارد والخدمات، عامل رئيسي للأمن الغذائي والتغذية.

27- **المحركات الديمغرافية.** تسبب النمو السكاني وتغيّر توزيع الأعمار والتوسع الحضري والنزوح والتهجير القسري، بتغييرات جذرية في النظم الغذائية والأنماط الغذائية خلال العقود الماضية، وسوف تبقى من المحركات الرئيسية مستقبلاً. وبما أن النمو السكاني يتركز في أشد البلدان فقراً فإن ذلك سيجعل مكافحة الجوع وسوء التغذية أصعب بالنسبة إلى الحكومات. ومن المتوقع أن يمارس التوسع الحضري ضغطاً إضافياً على النظم الغذائية من خلال زيادة الطلب على تنوع أكبر للأغذية. وسوف يملئ طلب المدن بشكل متزايد الأغذية المحددة التي على المنتجين الريفيين زراعتها وكيفية تجهيز تلك الأغذية وتوزيعها وتسويقها. ويمكن لانعدام الأمن الغذائي أن يكون في الوقت نفسه سبباً للنزوح والتهجير القسري ونتيجة لهما. وثمة قلق متزايد بشأن عدد الأطفال الذين ينزحون جراء النزاعات، ويواجهون بشكل متزايد خطر سوء التغذية، بسبب عدم الوصول إلى الأنماط الغذائية الصحية فضلاً عن الخدمات الاجتماعية.

الاتجاهات الإيجابية للنظم الغذائية والأنماط الغذائية والتغذية

28- يخضع حالياً العديد من البرامج والسياسات الواعدة التي تهدف إلى خفض الأعباء المتعددة لسوء التغذية، إلى الاختبار والامتحان والتطبيق التدريجي. وتتيح النظم الغذائية نقاطاً متعددة للتدخل -عبر سلسلة الإمدادات وضمن البيئات الغذائية، وهي تتصل بسلوك المستهلكين. والتدخل ممكن أيضاً عبر المحركات المتنوعة التي تؤثر في النظم الغذائية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

29- وتؤثر **سلسلة إمدادات الأغذية** في الأنماط الغذائية والتغذية بصورة إيجابية وسلبية معاً، عبر استحداث نقاط دخول وخروج للتغذية تؤثر في القيمة التغذوية للغذاء المنتج. وتشكل سلاسل الإمدادات نقطة يمكن استغلالها من أجل تحسين التغذية بواسطة الزراعة، ولا سيما من خلال نظم الإنتاج التقليدية التي تركز على الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة. وتؤثر سلاسل الإمدادات في كيفية تجهيز الأغذية وتوزيعها وتسويقها -وهي كلها أنشطة يمكن أن تؤثر في الجودة التغذوية للأغذية المتاحة في بيئة غذائية معينة. ويوسع التوعية التغذوية للجهات الفاعلة على طول سلسلة الإمدادات أن تحفزها على تعظيم مستوى التغذية التي تدخل إلى السلسلة.

30- وتتيح بيئات الأغذية المحسنة للمستهلكين شراء واستهلاك المزيد من الأغذية المغذية والصحية. وعلى الرغم من أن مجموعة كبيرة من الأبحاث تصف بيئات الأغذية في البلدان ذات الدخل المرتفع -ولا سيما في البيئات الحضرية- فإن عدد البحوث المتاحة حول البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض أقل عددًا. وتتضمن العوامل التي تحد من الوصول إلى الأطعمة المغذية والصحية، القيود الاقتصادية وقلة المعرفة، وتدني الطلب الناجم عنها. بيد أن السياسات والبرامج التي تركز على بيئة الأغذية قد نفذت حول العالم، بما في ذلك النهج الرامية إلى: تحسين الوصول إلى الأطعمة المغذية والصحية في صحاري الغذاء؛ وتوفير الخيارات الصحية في المؤسسات العامة؛ وتشجيع الأنماط الغذائية الأكثر صحة من خلال الأنظمة والمواصفات والضرائب والإعانات والسياسات التجارية والتوسيم والإعلانات.

31- وبوسع الأنظمة والمعلومات والتثقيف أن توجه المستهلكين إلى خيارات غذائية صحية ومستدامة أكثر. وتؤدي الحملات الإعلامية والاتصال الهادف إلى تغيير اجتماعي وسلوكي، وتؤدي برامج الحماية الاجتماعية والخطوط التوجيهية الغذائية القائمة على الأغذية، دورًا في زيادة التوعية والتأثير في سلوك المستهلكين. وتفيد الأدلة أن المعلومات والتوعية وحدها قد لا تؤدي إلى تغييرات ملحوظة، وأن برامج الاتصال يجب أن تتضمن أفكارًا بشأن خطوات قابلة للتطبيق، من أجل تغيير العادات لكي تصبح أكثر فعالية. أما الترويج للأغذية التقليدية والطهي وتمكين المستهلكين، لا سيما النساء منهم، ليكونوا مناصرين للأنماط الغذائية الصحية، فكلها أمور تفيدي في التأثير في الخيارات الغذائية.

32- وإن كل نظام غذائي، سواء أكان تقليديًا أم مختلطًا أم حديثًا يواجه التحديات الخاصة به، ولكن لجميعها القدرة على فتح مسارات محددة باتجاه الاستدامة والأنماط الغذائية الأكثر صحة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية، الآن وفي المستقبل. ولا يجب النظر إلى النظم الغذائية "الحديثة" على أنها الهدف النهائي. فإن النظم الغذائية التقليدية ونظمها المعرفية المتصلة بها تملك قيمة ضمنية وقد تكون مصدر إلهام لصانعي السياسات. وتحتاج أنواع النظم الغذائية الثلاثة تلك جميعها إلى تحسينات مكيّفة لكي تقدم أنماطًا غذائية صحية أكثر ولكي تعزز الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

33- في النظم الغذائية التقليدية، ينبغي للسياسات والبرامج أن تركز على إتاحة أنماط غذائية صحية والقدرة على بلوغها. وقد ينطوي ذلك على استراتيجيات لحماية المزارعين ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يكونون في أغلب الأحيان من المشتريين الصافين للأغذية، والمعرضين بوجه خاص للصدمات الخارجية. وبوسع الاستثمارات في البنية التحتية ومنشآت التخزين التي تسمح بتخزين أكثر أمانًا وبسهولة نقل الأغذية وإدماج التكنولوجيا مثل تدعيم الأغذية وتجهيزها، أن تساعد الناس أيضًا في تلبية احتياجاتهم التغذوية. وينبغي للتدخلات أيضًا أن تدعم توفر الأنماط الغذائية الصحية بأسعار مقبولة، بما في ذلك الأغذية الغنية بالبروتينات وبالغذيات الدقيقة.

34- في النظم الغذائية المختلطة، تكتسي السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز سلامة الأغذية وتحسين البنية التحتية أهمية معينة ولا سيما في القطاع غير الرسمي. ناهيك عن أن تلك النظم الغذائية قابلة لتحسينها كذلك عبر تطبيق حوافز سعرية (مثلاً من خلال الضرائب والإعانات) وفرض القيود على التسويق، وتحسين التوسيم، والحملات الترويجية والتحفيز على الأطعمة المغذية وحوافز تقسيم المناطق لزيادة الوصول إلى تجار التجزئة الذين يبيعون الأطعمة المغذية في المناطق المنخفضة الدخل.

35- في النظم الغذائية الحديثة، ينبغي لصانعي السياسات أن يركزوا على تشجيع إتاحة الأنماط الغذائية المنوعة والصحية والقدرة على الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة إلى الأشخاص المهمشين والأكثر ضعفاً. وعليهم السعي إلى الحد من استهلاك الأغذية العالية التجهيز والقليلة المغذيات، عبر استهداف القطاعات التي تنتجها (أي من خلال فرض قيود على التسويق، وقيود على المحتوى، واشتراط ذكر محتوى الأغذية من الدهون المقابلة والسكريات المضافة على بطاقات التوسيم) فضلاً عن استهداف المستهلكين (من خلال الإعانات والضرائب والتثقيف التغذوي). فبوسع هذا النوع من السياسات التخفيف من بعض التبعات السلبية على الصحة التي ترتبط عامة بالنظم الصحية الحديثة.

ترجمة الأدلة إلى أفعال

36- هناك تحفيز قوي على العمل، ولكن هناك عوائق عدة تعترض وضع سياسات وبرامج فعالة وتنفيذها. فالعمل يتطلب الاعتراف بالحق في الغذاء، ومنح الأولوية لهذا المنظور القائم على الحقوق بالنسبة إلى أكثر الشرائح ضعفاً. ومع أن التعهدات الأخيرة التي قطعتها الحكومات، وأهداف التنمية المستدامة نفسها، تشدد على النهج القائمة على الحقوق، فإن العديد من البلدان لم يعترف بعد بهذا الحق. وتطرح صراعات القوى تحديات، إذ تستخدم شركات الأغذية عبر الوطنية قوتها الاقتصادية لعرقلة العمل السياسي الرامي إلى تحسين النظم والأنماط الغذائية. كما أن تضارب المصالح يعيق الأهداف، وهو يحصل حين تختلف سياسات أو ممارسات الفرد أو المؤسسة عن الأهداف الصحية والتغذوية. وتشمل الأمثلة البارزة تسويق الأغذية والمشروبات في بيئات الأغذية غير الصحية، والترويج الإعلاني للأغذية الغنية بالدهون والسكريات والأملاح التي تستهدف الأطفال، فضلاً عن قيام القطاع بتمويل بحوث منحازة.

37- أما البيئات التمكينية فهي تلك التي تتمتع فيها الحكومات بالإرادة السياسية فضلاً عن التنسيق والمساءلة والاستجابات الفعالة المطلوبة لتحسين التغذية وتلبية احتياجات المهمشين والشرائح الأكثر ضعفاً. وإن الطبيعة المتعددة القطاعات لسوء التغذية تتطلب التزاماً تعاونياً وتنسيقاً على مستوى الفرد والمؤسسات والنظام. والتنسيق ضروري على المستوى العمودي (بين الوزارات المختلفة ومن المستوى الوطني إلى المحلي) والأفقي على حد سواء (أي عبر القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين). ويستوجب التنفيذ الفعال أيضاً تعاريف واضحة لأدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة كافة، ومساءلة قائمة على الثقة والشمولية والشفافية والتحقق. وتعتمد الاستجابات الفعالة أيضاً على الإشراف والرصد.

38- وسوف يتطلب النجاح مزيداً من الاستثمار في التغذية وفي التمويل وفي القدرات البشرية والحركات الاجتماعية والائتلافات والشبكات. ويستوجب تحسين الأمن الغذائي والتغذية استثمارات كبيرة، ولكن يمكنه توفير منافع كبيرة على المدى البعيد من حيث خفض التكاليف المتعلقة بالصحة وتشجيع النمو الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

39- وينبغي للأوساط المعنية بالتغذية استغلال هذه المرحلة لجعل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية مجدياً وموجهاً نحو العمل الملموس وذا أثر قوي. وإنفاذاً لهذا الهدف، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتبنى أهداف التنمية المستدامة بالترابط في ما بينها، ومعالجة جميع أشكال سوء التغذية بالتزامن. وسيتطلب ذلك من جميع من يتفاعلون مع النظم الغذائية وولاية الأمن الغذائي، أن يهتوا إلى العمل. وينبغي تقييم الجهات الفاعلة على مستوى سلسلة إمدادات الأغذية والبيئة الغذائية، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة الحجم، ودعمها من أجل الانتقال نحو الزراعة والنظم الغذائية المراعية للتغذية. ويجب تكييف الحلول لكي تواكب تعيّر طلبات المستهلكين وتفضيلاتهم وأذواقهم.

التوصيات

تعتبر مجموعة التوصيات التالية التي تستكمل النتائج الرئيسية لهذا التقرير، بمثابة مساهمة في الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي والتغذية. فالنظم الغذائية تصيغ الأنماط الغذائية للناس والنتائج التي يحققونها في ما خص الصحة والتغذية ورفاههم بصورة عامة. كما أن طريقة إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها تؤثر في سلامة الكوكب وفي استقرار الأمم.

التوصيات الشاملة

1- تعزيز إدراج مسألة التغذية في السياسات والبرامج والميزانيات الوطنية

على الدول، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين:

- (أ) الاعتراف بتنوع النظم الغذائية (التقليدية والمختلطة والحديثة) وتصميم سياسات وبرامج متصلة بسياقها وتدعم تعايش النظم والأنماط الغذائية المتنوعة.
- (ب) وإدراج نهج النظام الغذائي الذي يركز على التغذية ضمن الخطط الوطنية للتنمية والصحة والاقتصاد.
- (ج) وتيسير حوار شامل، ووضع استراتيجيات تغذوية على المستويين الوطني والمحلي، تركز على تحسين بيئات الأغذية.
- (د) وتشجيع اتساق السياسات من أجل تحسين الأنماط الغذائية والتغذية من خلال التنسيق المعزز عبر القطاعات، بما يشمل الزراعة والبيئة والطاقة والمياه والإصحاح والنظافة، والصحة والتعليم والسياسات الضريبية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- (هـ) وزيادة الحصة المخصصة للإنفاق على التغذية في الميزانيات الوطنية والسعي إلى أكبر تأزر ممكن من أجل تحسين النواتج التغذوية ضمن حدود الإنفاق الحالي على الزراعة وعلى النظم الغذائية.
- (و) وتحسين التثقيف الغذائي والتغذوي في أنحاء المجتمع من خلال البرامج التثقيفية الشعبية وغيرها من الخطط الملائمة.
- (ز) وتحسين القدرات عبر الاستثمار في قوة عاملة مؤلفة من خبراء التغذية، وعبر تثقيف جيل جديد من أخصائيي التغذية ضمن النظام الغذائي.

2- تعزيز التعاون العالمي من أجل وضع حد للجوع ولسوء التغذية

ينبغي للدول وللنظمات الحكومية الدولية:

- (أ) زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل دعم نظم غذائية أكثر استدامة، ومعالجة كافة أشكال سوء التغذية ومنع الأمراض غير المعدية المتصلة بالنمط الغذائي.

(ب) وتفادي الجماعات المدمرة والمكلفة عبر تقوية النظم الغذائية المحلية والدعم الإنمائي الأبعد مدى، وعبر الاستثمار في المساعدات الإنسانية التي تدعم قدرات المجتمعات المحلية وقدرتها على الصمود.

3- تناول تأثيرات الاتفاقات التجارية والاستثمارية في بيئات الأغذية والأنماط الغذائية

ينبغي للدول والمنظمات الحكومية الدولية:

- (أ) من خلال الاستعانة بتقييم مسبق، ضمان ألا تؤثر الاتفاقات التجارية والاستثمارية المتعددة الأطراف والثنائية، سلبياً على بيئات الأغذية والأنماط الغذائية.
- (ب) وضمان اتساق الاتفاقات التجارية والاستثمارية المتعددة الأطراف والثنائية مع السياسات التغذوية وتشجيعها على الانتقال إلى نظم غذائية أكثر استدامة.

4- معالجة نقاط الضعف التغذوية لمجموعات محددة

ينبغي للدول والمنظمات الحكومية الدولية:

- (أ) اتخاذ تدابير محددة لضمان قدرة المجموعات الضعيفة والمهمشة (بما في ذلك صغار الأطفال والمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات والمسنين، والمرضى أو الأشخاص المعرضة مناعتهم للخطر، وفقراء الأرياف والسكان الأصليين) على بلوغ أنماط غذائية متنوعة ومغذية ومناسبة ثقافياً أو تحقيقها بوجه كاف.

5- تحسين النتائج التغذوية عبر تعزيز حقوق النساء وتمكينهنّ

ينبغي للدول والمنظمات الحكومية الدولية:

- (أ) ضمان أن توفر القوانين والسياسات للرجال والنساء فرصاً متكافئة للحصول على الموارد، بما في ذلك الأراضي والموارد المالية والتقنية والمياه والطاقة.
- (ب) والاعتراف بأهمية عمل الرعاية غير مدفوع الأجر بالنسبة إلى الصحة البشرية والأمن الغذائي والتغذية، وتممينه. وتيسير إعداد الأطعمة المغذية على مستوى الأسرة مع إدراك الوقت الذي يتطلبه ذلك. وتشجيع إعادة توزيع عمل الرعاية غير مدفوع الأجر ضمن الأسرة.
- (ج) وتعزيز مشاركة نساء الأرياف وتمثيلهن على مستويات صنع السياسات كلها بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية، لضمان مراعاة وجهة نظرهن.
- (د) واستحداث بيئة تمكينية لتشجيع الرضاعة الطبيعية وضمان ألا يؤدي قرار الإرضاع الطبيعي إلى خسارة النساء لأمنهن الاقتصادي أو لأي من حقوقهن.

6- الاعتراف بتضارب المصالح ومعالجته

ينبغي للدول والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين:

- (أ) تحديد حالات تضارب المصالح والاعتراف بها وكذلك بعلاقات القوى غير المتوازنة بين أصحاب المصلحة، ووضع آليات تشاركية، من أجل معالجة تلك الحالات في صنع السياسات وتنفيذها.
- (ب) وضمان آليات للشفافية والمساءلة تستخدم مؤشرات SMART (أي محددة، قابلة للقياس، يمكن بلوغها، واقعية، حسنة التوقيت) والالتزامات التي تتابع من خلال نظم رصد منسقة ومفتوحة للجميع، من أجل منع تضارب المصالح ومعالجته.
- (ج) حماية علوم التغذية من النفوذ والفساد غير المبررين بما يشمل حماية العلماء من الإجراءات الانتقامية والترهيبية، من خلال قواعد مناسبة يتم رصدها وإنفاذها بفعالية.

7- تحسين جمع البيانات وتقاسم المعارف بشأن النظم الغذائية والتغذية

ينبغي للدول والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني:

- (أ) تشجيع البحوث، المركزة على التغذية وذات الصلة بالسياسات، التي تتناول النظم الغذائية والطلب على الأغذية، بواسطة نهج النظم المتعددة التخصصات، من أجل فهم المحركات والعوامل المحددة لبيئات الأغذية، والخيارات الغذائية فضلاً عن الثغرات البارزة في هذا النوع من القرارات.
- (ب) تحسين إتاحة وجودة النظم المعلوماتية المتعددة القطاعات (من خلال الوصول المفتوح إليها عند الاقتضى) التي تسجل الأنماط الغذائية ومكونات الأغذية والبيانات المتصلة بالتغذية، من أجل تحسين وضع السياسات والمساءلة، بما في ذلك من خلال تشجيع السبل المتوائمة لجمع البيانات.
- (ج) والاستثمار في النظم التشاركية من أجل تقاسم المعارف وأفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة في سلسلة إمدادات الأغذية، مع احترام الحقوق الفكرية والثقافية للشعوب الأصلية.
- (د) والاستعانة بالمعارف والخبرات والأفكار للأفراد من خارج الوسط التغذوي - أي قادة المجتمعات المحلية والطلّاهة والمشتريين في المتاجر الكبرى والمؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي وقادة الشباب وأصحاب المشاريع الشباب ورؤساء البلديات والمجتمعات المحلية.

التوصيات عبر سلاسل إمدادات الأغذية وبيئات الأغذية وسلوك المستهلكين

8- تعزيز فرص تحسين الأنماط الغذائية ونتائج التغذية على امتداد سلاسل إمدادات الأغذية

ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني:

(أ) دعم المبادرات التي تساهم في إنتاج أطعمة مغذية ومتكيفة محليًا والمساهمة في جودة الأنماط الغذائية وتنوعها، بما في ذلك عبر:

- حماية نظم التراث الزراعي الهامة عالميًا ودعمها؛
- وتوفير حوافر لإنتاج أطعمة مغذية، وحماية التنوع البيولوجي الزراعي المحلي؛
- وتوفير حوافر للممارسات الزراعية الإيكولوجية وغيرها من الممارسات الزراعية المراعية للبيئة؛
- والترويج للأطعمة المغذية والأنماط الغذائية المستدامة على امتداد سلاسل إمدادات الأغذية.

(ب) وحماية القيمة التغذوية على امتداد سلاسل الإمدادات الغذائية وتعزيزها، بما في ذلك عبر:

- تحسين الترابط بين العرض والطلب في الريف وعند تخوم المدن وداخلها، من أجل اقتراح مجموعة متنوعة أكثر من الأطعمة المغذية للمستهلكين، ودعم الاقتصادات المحلية بواسطة البنى التحتية والأسواق والتكنولوجيات الملائمة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية؛
- ووضع وتعزيز سياسات وممارسات وتكنولوجيات تؤمن الحماية أو تضيف قيمة تغذوية؛
- وتعزيز الممارسات والتكنولوجيات الرامية إلى تحسين السلامة الغذائية وخفض الفاقد والمهدر من جودة الأغذية وإيلاء اعتبار خاص للسموم الفطرية.

(ج) وضمان أن يكون إمداد الأغذية صحيًا للمستهلك، بما في ذلك عبر:

- توفير حوافز مالية وترويجية لبائعي التجزئة ولأصحاب محال بيع الأغذية، بما يشمل بائعي أطعمة الشارع، لأجل بيع أغذية آمنة ومصنوعة بكمية أقل من الصوديوم وبنسبة أعلى من الزيوت الصحية والفاكهة والخضار؛
- وحماية صحة المستهلك عبر وضع نظام للرصد من أجل خفض التلوث الكيميائي والميكروبيولوجي لإمدادات الأغذية والمياه؛
- وتحسين حوكمة سلامة الأغذية والرقابة عليها من خلال المؤسسات والسياسات الملائمة على امتداد سلاسل إمدادات الأغذية وأيضًا من خلال الابتكارات والتكنولوجيات والتوسيم والمواصفات والرصد والإشراف.

9- تحسين جودة بيئات الأغذية

(أ) ينبغي للجنة أن تنظر في إمكانية صياغة خطوط توجيهية طوعية حول بيئات الأغذية المحسنة من أجل أنماط غذائية صحية.

ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني:

- (ب) جعل الأطعمة المغذية أسهل منالاً وملاءمة في الأماكن العامة (كالمدارس والمستشفيات وغيرها) وكذلك في الحدائق المنزلية والمدرسية والأسواق الريفية من أجل توفير تنوع وجودة أعلى للأنماط الغذائية.
- (ج) وتصميم وتنفيذ سياسات وأنظمة كفيلة بتحسين البيئة المبنية بغية الترويج للأطعمة المغذية بما في ذلك أنظمة تقسيم المناطق والأنظمة الضريبية الرامية إلى خفض صحاري ومستنقعات الطعام.
- (د) وتنظيم المزاعم الصحية الواردة على عبوات الأغذية واعتماد نظام توسيم على العبوات يسهل تفسيره.
- (هـ) وتعزيز المعايير الوطنية لسلامة الأغذية وضمان الجودة وإنشاء نظم علمية أفضل للرقابة، من أجل توفير المعلومات في الوقت الحقيقي.
- (و) والسحب التدريجي للإعلانات والحملات الترويجية للأغذية غير الصحية، لا سيما ما يخص منها الأطفال والمراهقين.
- (ز) وإرساء سياسات وممارسات لتطبيق المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم.

10- توليد الطلب من جانب المستهلكين على الأطعمة المغذية

ينبغي للدول والمنظمات الحكومية الدولية بدعم من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني:

- (أ) وضع خطوط توجيهية عالمية ووطنية للأنماط الغذائية الصحية والمستدامة، وتحديد طرق لجعل الخطوط التوجيهية قابلة للتطبيق وسهلة الاستخدام من جانب المستهلكين.
- (ب) ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية تزيد الطلب على الأطعمة المغذية وتخفف الطلب على الأطعمة القليلة المغذيات، مثل إرساء سياسات ضريبية قائمة على الأدلة تخص الأغذية التي تتفاوت قيمتها الغذائية.
- (ج) وضمان أن تؤدي برامج الحماية الاجتماعية مثل برامج التغذية في المدارس والتحويلات النقدية إلى نتائج تغذوية محسنة.
- (د) وتشجيع الثقافات الغذائية، بما فيها مهارات الطهي وأهمية الغذاء في التراث الثقافي، باعتبارها وسيلة لتشجيع التنقيف التغذوي.